رقم الوثيقة: AFR 52/013/2011

الصومال: المدنيون يدفعون ثمن التفجير الانتحاري في مقديشو

تعرب منظمة العفو الدولية عن إدانتها للتفجير الانتحاري الذي وقع في العاصمة الصومالية مقديشو يوم أمس، والذي أعلنت حركة تنظيم الشباب المسلحة مسؤوليتها عنه، وأدى إلى مقتل ما بين 68 و82 شخصاً وإصابة 90 آخرين معظمهم من المدنيين. ولم يأبه مرتكبو الهجوم ببذل أية جهود من أجل إبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية، أو حتى التقليل من الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين جراء الهجوم، وهو أمر يجب على كافة أطراف النزاع المسلح مراعاته بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي.

وقد انفجرت شاحنة مفخخة قبيل الساعة العاشرة من صباح يوم أمس أمام مجمع حكومي يحتوي على مقرات عدد من الوزارات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، ويقع على أحد أكثر تقاطعات الطرق ازدحاماً في مقديشو، وهو التقاطع المعروف يتقاطع (الكيلومتر أربعة) في منطقة واداجير.

وبحسب بعض ما أوردته بعض المصادر المحلية، كان من بين ضحايا الاعتداء حوالي 50 من خريجي المدارس الثانوية، والطلبة وأولياء أمورهم قصدوا وزارة التربية والتعليم الموجودة في ذلك المجمع من أجل الاطلاع على نتائج الطلبات التي تقدموا بها للحصول على منح دراسية في الخارج في عدة دول من بينها تركيا.

وسقط أيضاً ضحايا آخرون من بين المارة، وركاب السيارات المتواجدة في ذلك الطريق المزدحم، وموظفي الوزارات الموجودة في المجمع، وحراس الأمن الواقفين على مدخل مجمع الوزارات. كما ودُمرت، أو تضررت بفعل قوة الانفجار، عدد من المباني والعقارات التي يمتلكها مدنيون. ويبدو أن معظم من قضوا أو أصيبوا في الاعتداء قد تعرضوا لحروق ناجمة عن اشتعال الوقود لدى انفجار الشاحنة المفخخة.

وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الاعتداء؛ وسبق وأن أعلنت الحركة عن انسحابها من مقديشو في أغسطس/ آب 2011، ولكنها لا زالت تحتفظ بالسيطرة على مناطق جنوب الصومال ووسطه. وورد عن ناطق بإسم حركة الشباب قوله بأن الهجوم، الذي

نفذه أحد الانتحاريين، كان يستهدف المجمع الحكومي، محذراً في الوقت نفسه من هجمات مشابهة في المستقبل.

ويعتبر التفجير الانتحاري هذا بمثابة تذكير أليم بأن المدنيين في مناطق وسط الصومال وجنوبه يتعرضون لخطر القتل أو الإصابة خلال ذلك النوع من الهجمات المحظورة بموجب القانون الإنساني الدولي.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع أطراف النزاع المسلح في الصومال، بمن فيهم حركة الشباب، إلى ضرورة التوقف وبشكل فوري عن شن الهجمات التي تستهدف المدنيين مباشرة، وتلك العشوائية وغير المتكافئة منها أيضاً. ويجب محاسبة الذين يصدرون الأوامر بتنفيذ تلك الهجمات والاعتداءات ومنفذيها بتهم ارتكاب جرائم حرب.

وتود منظمة العفو الدولية أن تكرر دعوتها لتشكيل هيئة تحقيق أو استقصاء دولية، أو أي آلية أو لجنة من هذا القبيل، لكي تتصدى بشكل منتظم لمهام التحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تم ارتكابها في الصومال، وبحيث تكون تلك بمثابة الخطوة الأولى ضمن عملية التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب التي لطالما عانى الصومال منها لعقود خَلت.